● أخبار قصيرة

ترامب يصف منتقدي الرسوم الجمركية بـ"الحمقى"

هاجم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب منتقدي سياسته للرسوم الجمركية عبر منصة "X"، واصفاً إياهم بـ"الحمقى والجبناء".
وكتب ترامب: "لدى الولايات المتحدة فرصة للقيام بشيء كان ينبغي القيام به منذ عقود.. لا تكونوا جبناء، لا تكونوا حمقى، لا تكونوا "هلعين"- حزب جديد بأصول من الجبناء والحمقى- كونوا شجعانا وأقوياء وصبورين وستكون العظَمة هي النتيجة". في ٢ أبريل الجاري، وقّع الرئيس الأمريكي أمراً تنفيذياً بفرض رسوم "متبادلة" على الواردات من الدول الأخرى، واصفاً ذلك بـ"الإعفاء".
سيكون الحد الأدنى الأساسي للرسوم ١٠٪، و٢٠٪ على السلع الواردة من الاتحاد الأوروبي. ووعد ترامب بتحقيق إيرادات للميزانية من هذه الرسوم تتراوح بين ٦ و٧ تريليون دولار.

نائب أوكراني: زيلينسكي ليس قائدا، إنه إرهابي

كتب نائب البرلمان الأوكراني أرتيم دميتروك، الذي غادر البلاد، على منصة "تلغرام"، أن زيلينسكي حول أوكرانيا إلى دولة إرهابية حيث يتم جر الناس إلى الحرب بالقوة.
وقال دميتروك: "لقد حول زيلينسكي البلاد إلى دولة إرهابية.. اغتصب السلطة ودمر المؤسسات وأصبح الإرهاب ضد شعبه هو القاعدة، وتحت ذريعة التعبئة يبني نظاما يعتبر فيه كل معارض عدوا، حيث لا وجود للحقوق، والقانون مجرد ستار".
وأضاف النائب: أن "زيلينسكي ليس قائدا إنه إرهابي".
انتشرت على نطاق واسع مقاطع فيديو للتعبئة القسرية في أوكرانيا وتظهر هذه التسجيلات ممثلين عن اللجان العسكرية الأوكرانية وهم يقتادون الرجال عنوة إلى حافلات.

اعتراض زعيم المعارضة الباكستانية على الضحايا إثر عمليات الجيش

انتقد علي أمين غندابور، رئيس وزراء إقليم خيبر بختونخوا وعضو بارز في حزب تحريك إنصاف، بشدة سقوط ضحايا مدنيين خلال العمليات العسكرية لمكافحة الإرهاب التي ينفذها الجيش الباكستاني.
وقال إن ما لا يقل عن ١٠ مدنيين لقوا حتفهم في الهجوم الأخير الذي شنته طائرات الجيش بدون طيار في المناطق الحدودية للإقليم. وانتقد غندابور نهج الحكومة المركزية في مكافحة الإرهاب، مؤكداً أن حكومة خيبر بختونخوا المحلية ستمتنع عن الترحيل القسري للاجئين الأفغان من الأراضي الباكستانية. كما أشار إلى وضع زعيم حزبه قائلاً: "لم يساوم عمران خان أبداً مع السلطة للإفراج عنه من السجن ولن يفعل ذلك".

رغم طموحات ماكرون

هل فرنسا قادرة على قيادة المبادرة الدفاعية الأوروبية؟

الوفاق/ وضع إيمانويل ماكرون، رئيس الجمهورية الفرنسية، بلاده في قلب "مبادرات إعادة التسلح الأوروبية" - خاصةً بعد ظهور علامات على التقارب بين الولايات المتحدة وروسيا. مع تراجع الدعم العسكري الأمريكي لأوروبا، اتجه الاتحاد الأوروبي نحو "زيادة الميزانية الدفاعية" و"تجميع الموارد للمشاريع الدفاعية المشتركة بين أعضائه".
تُعتبر فرنسا وفقاً للتصنيف السنوي لـ"جلوبال فاير باور" سابع أقوى جيش في العالم والأقوى في الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، وعلى الرغم من طموحات السيد ماكرون، يُطرح السؤال عما إذا كان الجيش الفرنسي - الذي يُعتبر وفقاً للتصنيف السنوي لـ"جلوبال فاير باور" سابع أقوى جيش في العالم والأقوى في الاتحاد الأوروبي - يمتلك القدرة على قيادة هذه المبادرة أم لا.

قوة على الورق

قام إيمانويل ماكرون، منذ انتخابه في عام ٢٠١٧، بزيادة الميزانية الدفاعية لفرنسا بشكل ملحوظ. خصصت فرنسا وفقاً لقانون "التخطيط العسكري للسنوات بين ٢٠١٩ و٢٠٢٥" ميزانية قدرها ٢٩٥ مليار يورو لقطاعها الدفاعي. وفي أحدث نسخة من هذا القانون للسنوات ٢٠٢٤-٢٠٣٠، ارتفع هذا الرقم إلى ٤١٣ مليار يورو، بزيادة تعادل ٤٠ بالمئة. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه الاستثمارات، لا تزال فرنسا تحاول تعويض تأخرها. أكد السيناتور سيدريك بيرين، عضو الحزب الجمهوري ورئيس لجنة الدفاع في مجلس الشيوخ، مع اعترافه بالتقدم المحرز، أن الميزانية المخصصة لا تزال "غير كافية لمواجهة التحديات الجديدة" مثل هجوم مشابه للهجوم الروسي الواسع على أوكرانيا في عام ٢٠٢٢.
وفقاً لبيانات "جلوبال فاير باور"، تتألف القوات العسكرية الفرنسية من حوالي ٢٠٠ ألف جندي نشط و٤٤ ألف قوة احتياطية.
يمتلك الجيش الفرنسي ٢٢٥ دبابة "لوكليرك" و٧٩ مدفع "سيزار". ويمتلك سلاح البحرية حاملة طائرات نووية واحدة، وأربع غواصات نووية مجهزة بصواريخ باليستية و١٥ فرقاطة، ويقود سلاح الجو ١٩٧ مقاتلة. تحتفظ فرنسا أيضاً بحوالي ٢٩٠ رأساً نووياً كجزء من استراتيجية الردع الخاصة بها. ومع ذلك، لا تزال هناك مخاوف؛ من بينها أن مخزونات الذخيرة في البلاد منخفضة للغاية.
كان هدف فرنسا في عام ٢٠٢٤ إنتاج ١٠٠ ألف قذيفة مدفعية عيار ١٥٥ ملم سنوياً، وهو العيار القياسي للناتو في العديد من المدافع والهاوتزر. يمثل هذا المستوى من الإنتاج زيادة كبيرة مقارنة بـ٦ آلاف قذيفة كانت تُنتج سنوياً بين ٢٠١٢ و٢٠١٧. لكن بالنظر إلى أن الجيش الأوكراني يطلق ٧ آلاف قذيفة يومياً، لا تزال فرنسا أمامها طريق طويل.

تناقض مع صادرات الأسلحة

تمتلك فرنسا مجمعاً صناعياً دفاعياً قوياً وتُعتبر، وفقاً لأحدث تحليل لـ "معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام" (سيبري)، ثاني أكبر مصدّر للأسلحة في العالم. لكن إيمانويل دوبوي، المحلل العسكري ورئيس "معهد الدراسات الأمنية والمنظور الأوروبي" (إيبسه)، يؤكد على ضرورة التمييز بين مبيعات الأسلحة الفرنسية والقدرات العسكرية للجيش الفرنسي. ويجادل بأن سلسلة توريد المعدات العسكرية الفرنسية تعاني من عيوب. وقال دوبوي في حديث مع إحدى الوكالات الإخبارية: "لقد أصبحنا أكبر مصدّر للأسلحة في أوروبا من خلال بيع مقاتلات رافال ومدافع سيزار، لكننا نواجه نقصاً في الذخيرة بسبب انخفاض قدرة الإنتاج المحلي". يؤكد السيناتور سيدريك بيرين أن فرنسا تنتج معدات عسكرية ذات جودة عالية، لكن هذا لا يعني أن جيش البلاد يشتري أيضاً كميات كبيرة من هذه المعدات. يتفق إيمانويل دوبوي مع هذا الرأي ويقول: "ربما علينا أن نبدأ من مبدأ أننا لا نستطيع أن نكون قوة مصدّرة دون أن نكون على استعداد لتأمين المعدات اللازمة لأمننا الخاص".
وفقاً لدوبوي، بالإضافة إلى ذلك، يعتمد المجمع الصناعي-العسكري الفرنسي على الموردين الدوليين للمواد الخام الحيوية. على سبيل المثال، يستورد منتجو الذخيرة في فرنسا البارود الذي يحتاجونه من أستراليا. ومع ذلك، افتتح الأسبوع الماضي سيباستيان ليكورنو، وزير الدفاع الفرنسي، وإريك لومبار، وزير المالية، خط إنتاج جديد للبارود لشركة "يورينكو" (Eurenco) التي تعمل في مجال إنتاج المساحيق والمتفجرات. من المقرر أن ينتج هذا المصنع الجديد حوالي ١٢٠٠ طن من الكريات سنوياً، وهو ما يكفي لصنع ١٠٠ ألف قذيفة مدفعية. ستُستخدم هذه الذخائر بشكل رئيسي للمدفعيات من طراز سيزار (Caesar cannons) المنتشرة في أوكرانيا ودول أخرى.

نقص التعاون في الاتحاد الأوروبي

ركزت العقيدة العسكرية الفرنسية تقليدياً على الحروب خارج الحدود، وليس على المواجهات المباشرة واسعة النطاق. أشار السيناتور بيرين إلى أن القوات الفرنسية تشكلت للتدخل في أي مكان في العالم، لكنه قال إن طبيعتها المتناثرة تحد من نطاق عملياتها.
وأكد أن فرنسا، مثل الدول الأوروبية الأخرى، يمكنها المشاركة في صراع كبير فقط "في تحالف مع الناتو وحلفاء الاتحاد الأوروبي". ومع ذلك، لا يزال التعاون الأوروبي في صناعة الأسلحة في منتصف الطريق. قال دوبوي إن القارة الأوروبية يجب أن تحقق قدرة أكبر على التعاون في مجال شراء وتوريد الأسلحة. وأضاف: "لسنا بحاجة إلى كل هذه الأنواع من المعدات في القوات المسلحة الأوروبية - ربما تكون طائرة أوروبية مشتركة، أفضل من المشاريع الوطنية التنافسية". ومع ذلك، قال السيناتور بيرين إنه متفائل بحذر بشأن المبادرة العسكرية الفرنسية الجديدة. "نحن نتحرك في الاتجاه الصحيح. السؤال الآن هو كيفية تأمين الميزانية اللازمة للطلبات"، كما قال. تعتزم الحكومة الفرنسية جذب ٥ مليارات يورو كاستثمار إضافي من المصادر العامة والخاصة لقطاع الدفاع، وأعلنت وزارة المالية الفرنسية عن هذا الأمر الأسبوع الماضي. ومع ذلك، فإن الضغط على المالية العامة الفرنسية يحد من خيارات البلاد لزيادة الإنفاق الدفاعي. يعتزم ماكرون زيادة ميزانية الجيش من ٢ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد إلى ٣ إلى ٣,٥ بالمئة في السنوات القليلة المقبلة.

الضغط على المالية العامة الفرنسية يحد من خيارات البلاد لزيادة الإنفاق الدفاعي

وزير التعليم الألماني يدعو لإستقطاب العلماء الأمريكيين المخالفين لترامب

وفقًا لمجلة "دي سايت"، دعا جيم أوزدمير، وزير التعليم الألماني، إلى قبول العلماء الأمريكيين في ألمانيا وأوروبا، مؤكدًا على ضرورة وجود خطة أوروبية لهذا الغرض.
وصرح الوزير الألماني أنه يرغب في جذب علماء من الولايات المتحدة الأمريكية.
وقال هذا السياسي من حزب الخضر لشبكة التحرير الألمانية (RND): "إذا كان الباحثون من الولايات المتحدة - وكذلك من جميع أنحاء العالم - مهتمين بالعمل في ألمانيا، فإننا نرى هذه فرصة لموقعنا البحثي والابتكاري المتميز الذي نود الاستفادة منه. تقدم الجامعات والنظام العلمي الألماني العديد من البرامج البحثية والمنح الدراسية."
سبق وأن دعا علماء بارزون في ألمانيا إلى استقطاب مركّز للباحثين والعلماء من الولايات المتحدة الذين يعانون من سياسات حكومة دونالد ترامب، رئيس الولايات المتحدة. البرنامج المعروف باسم "مايتنر-أينشتاين" موجه للعلماء الذين لا يمكنهم مواصلة عملهم في الولايات المتحدة أو يمكنهم ذلك بشكل محدود فقط.
وقال أوزدمير: "هناك فهم واسع لكيفية تعزيز ألمانيا وأوروبا (بهذه الطريقة) في الوقت الحالي. وهذا يتطلب خطة أوروبية واسعة ومثالية." وأكد أنه ناقش الأمر بالفعل مع نظيره الفرنسي وأرسل رسالة إلى المفوضية الأوروبية مفادها أن الاتحاد الأوروبي يجب أن يستخدم التدابير القائمة لدعم العلماء الموهوبين من البلدان التي تعاني من النفوذ السياسي والمالي.
وأضاف: "يمكن للحكومة الفيدرالية المقبلة أن تتابع هذه المسألة مباشرة."
مؤخرًا، اتهم مئات العلماء البارزين في مجالات الهندسة والطب في الولايات المتحدة، في رسالة مفتوحة، الحكومة الأمريكية بشن هجوم كبير على العلوم الأمريكية. وجاء في الرسالة: "يمكن لهذا النهج أن يؤخر الأبحاث لعدة عقود ويهدد صحة وسلامة الأمريكيين."
وبدأت المؤسسات العلمية في أوروبا وأجزاء أخرى من العالم منافسة جادة لجذب الباحثين الأمريكيين الذين يسعون للهروب من القيود العلمية لحكومة "دونالد ترامب".
وذكرت صحيفة "فايننشال تايمز" أن العديد من الجامعات ومراكز البحوث في أوروبا، بما في ذلك "جامعة كامبريدج"، قدمت عروضًا جذابة لهؤلاء العلماء".
يأتي هذا الإجراء بعد انخفاض حاد في الميزانية البحثية في أمريكا وقمع بعض المجالات العلمية.
وأعلنت "جوان بادرون كارني"، المديرة العليا للعلاقات الحكومية في "جمعية تقدم العلوم الأمريكية"، أن دولًا مثل الصين وفرنسا تسعى أيضًا لجذب الباحثين المقيمين في أمريكا.
وصرحت "ماريا ليبتين"، رئيسة "مجلس البحوث الأوروبي"، أن المناخ السياسي الأمريكي أصبح محبطًا للعلماء الذين يسعون لإجراء أبحاث مستقلة.
كما أعلن "فيليب بابتيست"، وزير التعليم العالي والبحث الفرنسي، مؤخرًا أن الحكومة طلبت من الجامعات الرائدة في البلاد تقديم خطط لجذب العلماء الأمريكيين.
خلال رئاسة ترامب، تم حذف العديد من المصطلحات العلمية من الوثائق الرسمية وخُفضت ميزانيات بعض المشاريع البحثية أو أُلغيت تمامًا.
بالإضافة إلى ذلك، تم إقالة مئات العلماء والمديرين العلميين من مناصبهم.
وقد حذر الخبراء من أن سياسات ترامب تجاه العلوم ستكون لها عواقب خطيرة، ليس فقط لأمريكا بل للعالم بأسره، خاصة في مجال الصحة.
فرنسا هي إحدى الدول التي بادرت ودعت إلى عمل أوروبي مشترك لجذب "اللاجئين العلميين" الفارين من ضغوط حكومة ترامب.